انفجار في انبوب غاز بميناء العاصمة الجزائرية ولا انباء عن اصابات

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: تسبب انفجار في أنبوب لنقل الغاز الجمعة بمحطة نفايات النفط بميناء الجزائر العاصمة في هلع بين السكان بسبب الدوي الكبير الذي سمع في اغلب احياء العاصمة.

وسارع أعوان الحماية المدنية الى مكان وقوع الانفجار حيث تم احتواء السنة اللهب التي اندلعت في خزان لشحن السفن النفطية بالرصيف 37 بالميناء.

وأجلت قوات الأمن 60 عائلة تقطن قرب الميناء بالإضافة إلى ثلاث ناقلات نفط كانت تنتظر دورها لشحن حمولتها من الخام. وأغلق أعوان الأمن شارع جيش التحرير الوطني بين وسط العاصمة والاتجاهات الأخرى بين شرق وغرب العاصمة لتسهيل وصول عربات الإطفاء بينما كانت سفينتا جر تابعتان لميناء الجزائر تقومان بإطفاء الحريق.

وأكد المدير العام لشركة توزيع النفط «نافتيك» ان الانفجار وقع باحدى قنوات تفريغ نفايات الغاز وتسبب في حريق مهول تم اخماده بعد ساعتين من اندلاعه.

وسادت موجة هلع كبيرة بالميناء مخافة ان تنتقل السنة اللهب الى محطة نفط بمحاذاة مكان الانفجار والتي كان بخزاناتها 5 الاف متر مكعب من النفط.

وقد تم تشكيل فريق تحقيق لمعرفة الأسباب المباشرة التي أدت إلى وقوع الانفجار. ويأتي هذا الانفجار بعد يوم واحد من رد وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل على سؤال شفوي بالبرلمان حول الاجراءات المتخذة لحماية المواطنين القاطنين بالمحاذاة من انابيب نقل الغاز.

وعرفت الجزائر في السنوات الثلاث الاخيرة حوادث كثيرة في المنشآت النفطية كان اخرها انفجار في محطة للغاز المسال بمنطقة سكيكدة (400 كلم شرق) اودى بحياة العشرات من الاشخاص.

قانون المرور الجزائري الجديد يؤدي الى اسقاط اهلية القيادة عن 18 ألف شخص

■ الجزائر ـ يو بي أي: قالت سلطات الدرك العسكرية الجزائرية الجمعة أن مخالفات المرور أدت الى سحب 18068 رخصة سوق من أصحابها واسقاط أهلية القيادة عنهم تطبيقا لقانون المرور، وذلك في الفترة الممتدة ما بين آذار/مارس الى كانون الاول/ديسمبر الماضي.

وأوضحت السلطات في تقرير حول حالة المرور في البلاد، أن 20882 مخالفة أخرى تم فيها سحب رخصة سوق من أصحابها بدون تعليق أهلية القيادة عنهم، مشيرا الى أن 11095 مخالفة اخرى لقانون المرور تنتظر قرارا من حكام المحافظات لسحب رخص السوق او الغاء اهلية القيادة عن أصحابها.

وكان البرلمان الجزائري أقر العام الماضي قانونا صارما للمرور بسبب ارتفاع ضحايا الطرقات الى 4356 قتيلا في سنة 2004 وحدها، واصابة 64714 في حوادث بلغ عددها 43777، وكان 40 بالمئة من ضحاياها من الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة.

وترجع بعض التقارير الأمنية ارتفاع ضحايا المرور الى الافراط في السرعة وارتفاع عدد السيارات عبر شبكة الطرقات (3,2 ملايين سيارة) وعدم احترام قانون المرور.

الا أن أصحاب السيارات يرجعون ارتفاع الحوادث الى اغراق سوق قطع الاستبدال للسيارات بالقطع المقلدة غير الأصلية المستوردة وقدم شبكة الطرقات.

وكان الهاشمي بوطالبي رئيس المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات كشف في تصريح حديث أن حوادث المرور تكلف الجزائر سنويا نحو 65 مليار دينار (حوالي 907 مليون دولار).

مقتل مسلح واصابة 3 عسكريين بالجزائر

■ الجزائر ـ يو بي أي: أدت عمليات مسلحة منفصلة في الجزائر الى مقتل مسلح على يد الجيش واصابة 3 جنود في انفجار قنبلة كان زرعها المسلحون بالاضافة الى القبض على مسلحين اثنين فيما استسلم اثنان لقوات الامن طوعا.

وذكرت احصاءات أمنية الجمعة أن دورية عسكرية تعرضت الأربعاء الماضي لانفجار قنبلة بمنطقة سيد علي بوناب بولاية بومرداس الواقعة على بعد 60 كم شرقي العاصمة الجزائرية، وقد أسفر الانفجار الى اصابة ثلاثة جنود اثنان منهم في حال الخطر. وفي ولاية عنابة الواقعة على بعد 500 كم شرقي البلاد، تمكنت قوات الجيش في نفس اليوم من قتل مسلح في تبادل لاطلاق النار بعدما رفض الاستسلام عقب محاصرته في منطقة وادي العناب.

وفي منطقة القبائل التي تسكنها أغلبية بربرية والتي تنتشر فيها عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال كبرى فصائل العمل المسلح في الجزائر، ألقت قوات الامن القبض على مسلحين اثنين وصادرت سلاحين من نوع كلاشنيكوف كانا بحوزتهما.

من ناحية اخرى سلم مسلحان اثنان من الجماعة السلفية نفسيهما طوعا الى سلطات الامن في ولاية جيجل الواقعة على بعد 460 كم شرقي البلاد، وكان بحوزتهما سلاحان.

بحثت ملابسات اقتحام مهاجرين افارقة اسوار المدينتين

بعثة اوروبية تطالب اسبانيا بتحديد هوية الاراضي الفاصلة بين المغرب وسبتة ومليلية

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

يستمر الجدل حول عمليات اقتحام المهاجرين السريين الأفارقة اسوار مدينتي سبتة ومليلية بشمال المغرب (تحتلهما اسبانيا) في أعقاب صدور تقرير أوروبي يحث حكومة مدريد على التعريف القانوني للأراضي الفاصلة بين المغرب والمدينتين والاتفاق الموقع مع الرباط في مجال مكافحة الهجرة السرية علاوة على التحقيق في قتل مهاجرين افريقيين في الحدود.

وكانت سبتة ومليلية قد شهدتا ما بين أواخر اب/أغسطس وبداية تشرين الأول/أكتوبر الماضيين محاولات اقتحام قام بها آلاف المهاجرين الأفارقة بهدف تجاوز أسوار المدينتين للوصول الى الاراضي الاسبانية وطلب الاقامة او اللجوء السياسي والانساني. وخلفت تلك العمليات مقتل 14 شخصا ومئات الجرحى نتيجة التدخل القوي لقوات الأمن والجيش المغربية والاسبانية. وسبب الملف ضجة دولية. ويأتي تقرير برلمان الاتحاد الأوروبي الصادر الجمعة ليطالب اسبانيا، العضو في الاتحاد الأوروبي، بسلسلة من التوضيحات والالتزامات. ويأتي هذا التقرير نتيجة لزيارة وفد برلماني أوروبي من 17 عضوا برئاسة الألمانية إيوا كلامت المدينتين يومي 8 و9 كانون الاول/ديسمبر الماضي. وستتم معالجة التقرير في اللجنة المكلفة بالعدل والأمن والحريات يوم الثلاثاء المقبل، ومن المنتظر أن تتم المصادقة عليه.

ونقلت وكالة «أوروبا برس» عن مصادر أوروبية أن هذا التقرير «قد يخضع لتعديلات» بسبب «الاختلاف الحاصل على بعض الخلاصات المتضمنة فيه ولاسيما مسافة قصيرة تفصل بين المدينتين والمغرب».

ومن ضمن الخلاصات أن التقرير يعتبر أن الأمتار التي تفصل بين الأسوار الثلاثة وأحيانا سورين فقط الممتدة على طول الحدود بين المدينتين والأراضي المغربية (سبتة على طول عشرة كلم ومليلية 8 كلم) تقع على مسؤولية الجانب الاسباني.

وتماشيا مع مطالب منظمة «أكنور» و«أمنستي أنترناشونل»، يرى الوفد الأوروبي أنه «إذا دخل مهاجر من جنسية غير مغربية الى تلك الأمتار، فبإمكانه طلب اللجوء السياسي أو الانساني ولن يحق لمدريد أن تعيده الى المغرب». غير ان اسبانيا تعتبر الأسوار بمثابة حاجز لعرقلة تسرب المهاجرين ولا يجب أن تترتب عنه مسؤوليات سياسية وحقوقية.

وطالب التقرير الحكومة الاسبانية بأن تكشف نتائج التحقيق في مقتل مهاجرين صحراويين في الحدود، علما أن الرباط ومدريد شكلتا يوم 29 ايلول/سبتمبر لجنة للقيام بالتحريات والتحقيق، لكنها لم تقدم حتى الآن النتائج الى الرأي العام أو المنظمات الدولية التي تطالب بذلك.

كما طالب التقرير اسبانيا بالكشف عن مضمون الاتفاق الموقع مع الحكومة المغربية في مجال ترحيل المهاجرين الأفارقة. ورحبت اللجنة بالتعاون الذي يبديه المغرب في مواجهة الهجرة السرية وبالضبط في الحدود مع المدينتين، لكن الحكومة المغربية لا تعنيها نتائج التقرير بحكم أنها تعتبر المدينتين مغربيتين ولا يمكن أن تساهم في تقرير يؤكد اسبانية سبتة ومليلية وخاصة عند الحدود.

مدريد تحتضن تظاهرة للتضامن مع تيسير علوني

■ مدريد ـ «القدس العربي»: تحتضن العاصمة الاسبانية مدريد مساء اليوم السبت تظاهرة تضامنية مع مراسل قناة «الجزيرة» تيسير علوني المعتقل في السجون الاسبانية.

وتأتي هذه التظاهرة التضامنية التي يحتضنها «مجمع الفنون الجميلة» بمدريد وستحضرها العديد من المنظمات الدولية والشخصيات السياسية والاعلامية للتذكير بقضية علوني القابع وراء السجون بسبب نشاطه الاعلامي.

وينظم هذا اليوم تحت عنوان «دفاعا عن علوني وضحايا القوانين الاستثنائية» بدعوة من اللجنة العربية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للدفاع عن تيسير علوني، منظمة صوت حر، اللجنة العربية للدفاع عن الصحافيين ومنظمة العدالة العالمية.

واعتُقل تيسير علوني في ايلول/سبتمبر 2003 في مدينة غرناطة ثم أفرج عنه في السنة نفسها، ليعاد اعتقاله والافراج عنه ثم اعتقاله مجددا والحكم عليه بسبع سنوات، علما أن التهمة التي كانت توجه اليه في البدء هو أنه عضو في تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن.

وتبين لاحقا من خلال التحقيق أن تيسير علوني لا تجمعه بالقاعدة أي علاقة، ورغم ذلك صدر في حقه حكم بسبع سنوات بتهمة التعاون مع أفراد من منظمة إرهابية. وبنى القضاء حكمه على شريط فيديو بثته قناة «الجزيرة» في حين أن هذا لا يشكل وفق خبراء القانون أي جريمة طالما أن علوني يعمل مراسلا لقناة «الجزيرة» وأن عددا من وسائل الاعلام تتلقى بيانات أو أشرطة القاعدة علاوة على أن صحافيين من منابر غربية حاوروا أسامة بن لادن.

وقالت فاطمة زوجة علوني لـ«القدس العربي» أن هيئة الدفاع عن زوجها تقدمت باستئناف الحكم وسيبت فيه في أوائل الصيف المقبل، كما قبلت المحكمة الدستورية طعنا في اعتقال علوني سنة 2004».

وتدهورت صحة تيسير علوني خلال الأسابيع الأخيرة بسبب إصابته بمرض في القلب، وتطالب زوجته بالترخيص له لزيارة عيادة طبية والخضوع للتحاليل الطبية الضرورية.

المعارض التونسي نجيب الشابي ينفي الانضمام للاخوان المسلمين

■ تونس ـ رويترز: نفى معارض يساري تونسي بارز الجمعة انضمامه لتنظيم الاخوان المسلمين متهما الصحافة المحلية بشن حملة مخططة لعرقلة مساره السياسي المعارض للنظام الحاكم في البلاد.

ويأتي نفي احمد نجيب الشابي امين عام الحزب الديمقراطي التقدمي اليساري احد ابرز احزاب المعارضة في تونس انضمامه للتنظيم بعد ان تناقلت صحف تونسية اخبارا تؤكد تفجيره لمفاجأة ثقيلة غير مألوفة في المشهد السياسي في البلاد بانتقاله للنشاط ضمن التيار الاسلامي. وقال الشابي في تصريح لرويترز «اشعر بالحزن الشديد للمستوى الذي بلغته الصحافة في بلادنا حتى تروج اخبارا مثل هذه واني استغرب كيف لا تعلم بهذا الخبر الا الصحف المحلية في حين تتجاهله وسائل الاعلام الدولية المستقلة».

وقالت صحيفة «الصباح» التونسية الجمعة نقلا عن صحيفتي اللواء والمستقبل اللبنانيتين ان الشابي الذي يتزعم الحزب منذ اكثر من 15 عاما ادى في الاونة الاخيرة البيعة للمرشد العام للتنظيم الدولي للاخوان مهدي عاكف وعدل عن دعوة تلقاها من الولايات المتحدة لحضور مؤتمر للاخوان. لكن الشابي وصف ذلك بـ«الافتراء» متهما القائمين على الصحافة في تونس بالسعي لعرقلة مسيرته السياسية وقال ان المؤتمر المشار اليه من وحي خيال الصحف المحلية المأجورة ضده لوقف ما قال انه «نضال من اجل الحرية والديمقراطية وتقويض اركان الحزب».

ويأتي هذا الجدل حول انضمام الشابي للاخوان المسلمين بعد اعلان ائتلاف سياسي تونسي معارض يضم اربعة تيارات سياسية مختلفة في الاونة الاخيرة عن مقاطعة اي معارضة سياسية توظف الاسلام في اشارة الى حركة النهضة الاسلامية المحظورة في تونس. وتحظر تونس تأسيس اي حزب سياسي على اساس ديني.

«حزبنا نال حصة الاسد من الانتهاكات بين الخمسينات والتسعينات»

مسؤول مغربي يدعو لـ«العمل» مع فرنسا لكشف مصير قضية بن بركة

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

دعا الامين الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (يساري مشارك بالحكومة) الدولة المغربية للعمل مع السلطات الفرنسية «للكشف عن كل الاوراق السرية في ملف اختطاف واغتيال المهدي بن بركة» زعيم الحزب ومؤسسه.

وقال محمد اليازغي لـ«القدس العربي» ان حزبه «يطالب الحكومة الفرنسية ويطلب كذلك من الدولة المغربية ان تتدخل لدى الدولة الفرنسية لكشف السرية عن كل ما لديها من معلومات ومعطيات حول بن بركة ورفع السرية عن الوثائق التي بحوزتها».

واكد انه «لم يعد مقبولا بعد اربعين عاما من اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة ان يبقى مصيره مجهولا» وان «يمتنع مغاربة شاركوا في جريمة اختطافه واغتياله وما زالوا على قيد الحياة من الادلاء بكل ما لديهم من معلومات».

وتعليقا على الخلاصات حول قضية بن بركة التي وردت في تقرير هيئة الانصاف والمصالحة، قال اليازغي ان الاتحاد الاشتراكي «لم يعد يقبل ان يبقى الغموض يكتنف مصير مؤسسه» وان «مسؤولية استمرار تماطل عملاء المخابرات المغربية الذين خططوا ونفذوا الاختطاف والاغتيال تقع على الدولة المغربية التي عليها ان تلزم العناصر التي لها علاقة بالملف للادلاء بكل ما عندهم عن حقيقة الاشياء وليست اجابات شكلية تهرب من كل المعطيات المتعلقة باختطاف المهدي واغتياله ومصيره المجهول».

وابرز ان ما جاء في تقرير هيئة الانصاف هو القناعة بأن المغرب مسؤول وان الاجهزة الامنية المسؤولة انذاك تتحمل مسؤولية محققة الا ان الهيئة اصطدمت بعدم تعاون اشخاص لهم علاقة بالملف.

وشدد على ان الملك محمد السادس اكد عند تنصيب الهيئة ان عليها ان تبحث عن الحقيقة رغم ان هذه الكلمة غير موجودة في الظهير (المرسوم الملكي) المؤسس لها وهذا توجيه ملكي واضح كل الوضوح، الا ان الناس المعنيين بملف المهدي والذين لهم علاقة لم يتعاونوا مع الهيئة ولم يدلوا بكل ما لديهم وقال صحيح ان هناك من توفوا او اصبحوا في عجز عن القيام بأية مهمة او احيلوا على التقاعد لكن ما زال هناك على قيد الحياة من كانت له علاقة بالملف ولم يتعاونوا.

وكان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد تقدم في 2001 بدعوة امام القضاء المغربي لمتابعة ملف بن بركة الذي اختطفته المخابرات المغربية وبالتعاون والتنسيق مع المخابرات المركزية الامريكية والموساد الاسرائيلي وعملاء من المخابرات الفرنسية

من امام مقهى ليب بوسط باريس في 29 تشرين الاول/اكتوبر 1965.

واشرف الجنرال محمد اوفقير وزير الداخلية المغربي انذاك واحمد الدليمي مدير الامن الوطني على تعذيبه في فيلا بضواحي العاصمة الفرنسية حيث تم اغتياله الا ان جثمانه بقي مجهولا حتى الان.

واكد اليازغي ان الاتحاد الاشتراكي ما زال «متمسكا بحقه بمعرفة الحقيقة كاملة للجريمة» التي ارتكبت بحق بن بركة، وان الحزب ارتأى تتبع القضية للمساهمة في الكشف عن الحقيقة عبر مساري هيئة الانصاف والمصالحة موافقة الدولة المغربية على الانابة القضائية للقاضي الفرنسي المكلف بمتابعة قضية بن بركة اساسا ثم قبول المغرب للانابة القضائية لذلك ارتأينا ان نتابع قضية المهدي من خلال مسارين مسار الهيئة وبعد تقرير الهيئة اصبح على الدولة ان تلزم العناصر التي لها علاقة بالملف للادلاء بكل ما عندهم عن حقيقة الاشياء وليست اجابات شكلية تهرب من كل المعطيات المتعلقة باختطاف المهدي واغتياله ومصيره المجهول وايضا مسار القاضي الفرنسي ونحن مع ان تسير الانابة القضائية لتوضيح كل الاشياء من خلال تعاون القاضي المغربي مع القاضي الفرنسي تعاونا مطلقا وهذا لا يمنع ان نطلب من فرنسا ان ترفع ما تبقى من وثائق تعتبرها سرية ولها علاقة بالدفاع الوطني الفرنسي لان لدى فرنسا معلومات دقيقة وهامة يمكن ان تساهم في كشف الحقيقة. صحيح ان وزيرة الدفاع الفرنسية الحالية رفعت المنع عن عدد من الوثائق واصبحت الوثائق رهن القضاء الفرنسي رغم ان محامي عائلة الشهيد بن بركة منع من الاطلاع عليها وان كان حسب ما علمنا انها لا تحتوي على معلومات مهمة وان ما هو مهم هو ما زال محصورا عند الفرنسيين.

ودافع اليازغي عن تدبير وزير العدل المغربي الاشتراكي محمد بوزوبع لملف المهدي بن بركة مشيرا الى ان بوزوبع وافق باسم الدولة المغربية على الانابة القضائية وعين قاضي تحقيق مغربيا (جمال سرحان) اما لطرح الاسئلة التي يرد القاضي الفرنسي اجابات عليها او مساعدته ان يحضر هو بنفسه للمغرب. وقال: «هذه المسألة لا بد ان توضح للرأي العام وان يعرف ان المغرب رفض الانابة القضائية منذ اول محاكمة في 1966 الى حين قبل بها وزير العدل الحالي، وان على هذا القاضي المغربي ان يقوم بكل مسؤولياته وان يتعاون مع القاضي الفرنسي».

وحول الارباكات التي عرفتها مهمة القاضي الفرنسي باتريك رمايل وامتناع القاضي المغربي عن التعاون معه في زيارته للمغرب في كانون الاول/ديسمبر الماضي، قال اليازغي ان «ملابسات وقعت يتحملها القاضيان، فحسب القاضي المغربي، لم يتم الاتفاق مع نظيره الفرنسي على موعد لحضوره للمغرب والقاضي الفرنسي ارتكب اخطاء عند حضوره حيث سجل في بطاقة دخول المطار مهنته كخبير فلاحي واعطى عنوانا لفندق غير موجود بالمغرب «فندق ديغول»، وبهذا لم يكن تصرف القاضي الفرنسي حكيما، لكن هذا لا يمنع القاضي المغربي من التعاون مع القاضي الفرنسي بكيفية مطلقة وان كانا قد وقعا محضرا فيه ان القاضي الفرنسي التزم بطرح اشكاليات ومواقف على القاضي المغربي».

واستغرب محمد اليازغي الذي يتولى منذ 1998 حقيبة اعداد التراب الوطني والبيئة والماء في الحكومة المغربية ما يتردد من ان قضية بن بركة قد تكون قربانا لمشاركة حزبه بالحكومة.

وقال ان تشكيل حكومة التناوب التوافقي هي التي سمحت بتأسيس هيئة الانصاف وان التوافق السياسي ما بين الاتحاد الاشتراكي والقوى الديمقراطية من جهة والحسن الثاني هو الذي فتح الباب لكل ما عاشه المغرب من الوقوف على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. واضاف «نحن اعضاء في الحكومة طرحنا ملف المهدي وملفات اخرى تتعلق بالانتهاكات لاننا الحزب الوحيد الذي اغتيل احد قادته البارزين، والحزب الذي تحمل نصيب الاسد من حيث المعتقلين والشهداء في الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الشعب المغربي.

واكد ان مشاركة حزبه بالحكومة كان في اطار انجاح الانتقال الديمقراطي للبلاد وجعل المصالحة تسير الى نهايتها وان كشف الحقيقة كاملة في ملف المهدي سيخدم لا محالة هذا التصالح.

ملفات بحاجة الى مزيد من البحث

ويرى اليازغي ان نتائج عمل هيئة الانصاف والمصالحة كان ايجابيا، الا انه ما زالت ملفات (66 ملفا) تتعلق بالاختفاء ومجهولي المصير معلقة وبحاجة الى المزيد من البحث ومن بينها قضية المهدي وقضية الحسين المانوزي.

ودعا الامين الاول للاتحاد الاشتراكي المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الى بذل جهود مكثفة لمواصلة عمل هيئة الانصاف والمصالحة والتي يقول ان فترة ولايتها (14 شهرا) كانت قصيرة قياسا مع حجم المهام التي كلفت بها في البحث في انتهاكات على مدى اربعين عاما.

وكان اليازغي ومعه رفيقه عمر بن جلون قد تعرضا في كانون الثاني/يناير 1973 الى محاولة اغتيال بواسطة طرود ملغومة. وادت تلك المحاولة الى اصابة اليازغي بجراح خطيرة. وقال تقرير هيئة الانصاف والمصالحة ان الهيئة خلصت الى قناعة ان اجهزة امنية ومسؤولين مغاربة متورطين في محاولة الاغتيال هذه دون ان تقدم تفاصيل دقيقة.

ويعبر اليازغي عن استغرابه لذلك وقال لـ«القدس العربي»: «لم ندر ما الذي منع الهيئة من الغوص في البحث ودون الوصول الى تفاصيل في هذا الملف وملف اغتيال عمر بن جلون فيما بعد 1975 على يد ناشطين اصوليين متشددين، الا ان الهيئة لم تتحدث عن الجهات الامنية التي خططت للعملية وكلفت هؤلاء بالاغتيال حيث لم تصرح الهيئة عن ذلك ولا اعتقد ان المانع يعتبر مانعا سياسيا ربما ان المانع ان الكثير من الاشخاص المتورطين توفوا لكن يبقى دائما لدى الاجهزة من وثائق في الارشيف ما يكفي لاضاءات اساسية».

ويبدي اليازغي ارتياحه لما انجزته هيئة الانصاف والمصالحة وما تعرفه البلاد على طريق الوصول الى الحقيقة التاريخية ببذل المزيد من البحث والتقصي والحوار لنصل اليها واكد ان ما وقع من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان لن يتكرر وتوصيات الهيئة نفسها تسير في هذا الاتجاه وتلتقي مع ما طرحته مؤتمراتنا الوطنية.

واوضح اليازغي ان ما كان يمارس من انتهاكات في الفترة السابقة كان بقرارات سياسية اساسية على مستوى عال في الدولة وكان ما يقع في المغرب هو في اطار منهجية مدروسة ومقررة اما ما يقع اليوم من خروقات وانتهاكات لحقوق الانسان فهو ممارسات وقرارات منعزلة ان كان الامر يتعلق بعملية تعذيب او تصرف بعض الرجال وهي ممارسات منعزلة والدولة تحقق وتحيل للقضاء كل من ينتهك او يخرق بالاضافة الى قانون تجريم التعذيب الذي اقره المغرب.

كانت بعمق الصحراء وبعضها يعود لالاف السنين قبل الميلاد

وزيرة الثقافة الجزائرية تتهم باحثين جزائريين بتهريب اثار «لا تقدر بثمن» الى المانيا

الجزائر ـ «القدس العربي» ـ من مولود مرشدي:

اتهمت وزيرة الثقافة الجزائرية مسؤولين وباحثين جزائريين في مجال الحفريات والعظام الاثرية بالتواطؤ مع مخبر الماني لتهريب حفريات من الهياكل العظمية المتحجرة يعود تاريخها الى الاف السنين قبل الميلاد كانت تزخر بها حظيرة التاسيلي في اقصى الصحراء الجزائرية.

وقالت خليدة تومي امام اعضاء البرلمان نهاية الاسبوع ان ما يحدث مؤسف ويدفع بالجزائريين الى ابداء اسفهم على فقدان اثار لا تقدّر بثمن.

واقرت الوزيرة بفقدان الامل في استرجاع هذه الاثار التي رفض المخبر الالماني «فروبينوس» ارجاعها الى الحظيرة الوطنية تاسيلي التي تضم حفريات واثار حضارة التوارق، او الرجل الازرق، في اقصى جنوب الصحراء الجزائرية.

وقالت وزيرة الثقافة الجزائرية ان رفض المخبر الالماني يعود الى كون الاتفاقية التي ابرمت بينه وبين حظيرة التاسيلي سنة 1994 لم تتضمن بندا خاصا باسترجاع الاثار والمقتنيات التاريخية عند انتهاء معالجتها علميا في المخبر السالف الذكر.

ولكنها اضافت ان الجزائر «ستلجأ الى كل التدابير القانونية» لوقف ما اسمته «خيانة الثقة الثقافية»، ووجهت اصابع الاتهام الى بعض المسؤولين عن قطاع الثقافة والباحثين الجزائريين المتواطئين مع المخبر الالماني.

واعترفت تومي بان فرص استرجاع محتويات 23 كيسا من الاثار اكتشفها باحثون اثناء القيام بحفريات في منطقة منخور بالتاسيلي منتصف التسعينات تضاءلت بسبب رفض مخبر «فروبينوس» الالماني اعادتها، ولكنها اشارت الى ان الامل قائم في استرجاعها عبر الطرق الدبلوماسية.

وقالت ان مدير حظيرة تاسيلي وجه مراسلة الى مسؤولي المخبر من اجل الحصول، على الاقل، على صور للحفريات، الا ان الرد الالماني جاء سلبيا.

واثار نواب جزائريون هذه القضية وكشفوا ان المخبر الالماني قام ببيع جزء من الاثار المنهوبة وعرض جزءا منها الاثار على شبكة الانترنت للراغبين في اقتنائها.

واشارت الوزيرة الى ان متابعة المسؤولين والمتواطئين والمعهد الالماني قضائي لن تؤتي لنتيجة لان الضرر حدث. وقالت ان الجانب الجزائري، ممثلا في حظيرة التاسيلي للاثار، لم يقم لحظة التوقيع على الاتفاقية في اب/اغسطس 1994 بجرد للموجودات قبل نقلها لالمانيا لاجراء الدراسات عليها. كما انه لا يمكن متابعة المخبر الالماني الذي انتزع اتفاقا يعفيه من أي التزامات، بحسب الوزيرة التي اضافت ان الاتفاق وقّع بالمانيا مما يزيد في تعقيد أي متابعة قضائية طالما انه (الاتفاق) يخضع للاختصاص القضائي الالماني.

واقرت الوزيرة انه الى جانب فقدان ما اكتشف بالموقع، أي 23 كيسا، دفع اموال للمخبر الماني بالعملة الصعبة من اجل القيام بتصنيف وتأريخ بعض العينات من ارصدة الحظيرة الوطنية للتاسيلي.

واشارت الوزيرة الى التجاوزات التي صاحبت القضية والتي ارتكبها مسؤولو حظيرة التاسيلي ومعهد البحوث في ما قبل التاريخ والوزارة والمخبر الالماني والباحثين الجزائريين، مما يوضح ان الجزائر كانت ضحية عملية نصب بتواطؤ وجهل وزارة الثقافة والباحثين عديمي الضمير وشبكات تهريب الاثار، وخصوصا الالمانية التي ظلت تشتغل والى غاية وقت قصير، تحت غطاء علمي تارة وتحت غطاء السياحة والسفر تارة اخرى معتمدة على خرائط انجزت باموال جزائرية.

مشادة بين غانم وشينغ حول زيارة سيف الاسلام لتايوان

ليبيا تنفي دعوة رئيس تايوان لزيارتها وتؤكد انها لا تعترف الا بـ«صين واحدة»

الرئيس التايواني شين شوي مستقبلا سيف الاسلام القذافي يوم الخميس

■ طرابلس ـ يو بي أي ـ رويترز: اكد مصدر ليبي رسمي الخميس ان ملاسنة حادة جرت بين رئيس الحكومة الليبية شكري غانم ووزير الخارجية الصيني لي تشاو شينغ خلال اجتماعهما بطرابلس حيال زيارة نجل القذافي لتايوان.

واشار المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته في تصريح له الى ان غانم احتج على تدخل الوزير الصيني حول زيارة نجل الزعيم الليبي سيف الاسلام الى تايوان.

وذكر المصدر أن المسؤول الليبي خاطب وزير الخارجية الصيني بالقول «عندما اقامت الصين علاقات دبلوماسية مع اسرائيل لم تستشرنا فلماذا هذا الاحتجاج».

ووفقا لما ذكره المصدر الليبي فأن الوزير الصيني عبر لرئيس الحكومة الليبية عن احتجاجه على الزيارة التي قام بها سيف الاسلام القذافي رئيس مؤسسة القذافي للتنمية وعلى الدعوة التي وجهها الى الرئيس التايواني شين شوي بيان لزيارة ليبيا.

وقال المصدر ان الوزير الصيني اعتبر تلك الزيارة «اهانة للصين». وفيما غادر وزير الخارجية الصيني طرابلس الخميس توجه رئيس الحكومة الليبية ايضا الى البرتغال في زيارة عمل لها.

وكان وزير الخارجية الليبية عبد الرحمن شلقم اكد ان بلاده لا تعترف الا بصين واحدة هي الصين الشعبية، نافيا بذلك ما تناقلته وسائل الاعلام حول امكانية اقدام بلاده على تطوير علاقاتها السياسية مع تايوان.

واضاف شلقم في تصريح صحافي عقب استقباله لوزير الخارجية الصيني قبيل مغادرته طرابلس ظهر الخميس ان ما قيل عن ذلك لا أساس له من الصحة.

وقال «نحن نؤكد أنه من مبادئنا اننا لا نعترف الا بصين واحدة»، مشيرا الى أن ما يربط ليبيا بتايوان هو «علاقات تجارية تقوم على أساس تجاري».

يذكر ان تقارير تحدثت عن قبول رئيس تايوان شين شوي لدعوة من الزعيم الليبي معمر القذافي لزيارة ليبيا ودعم العلاقات الثنائية وذلك خلال استقباله سيف الاسلام القذافي نجل الزعيم الليبي.

وبينما تردد ان الرئيس التايواني ابلغ نجل القذافي خلال استقباله الثلاثاء الماضي ان بلاده تعتزم اقامة مكتب تمثيلي لها في ليبيا لتعزيز العلاقات بين البلدين، وصفت تايوان زيارة سيف الاسلام القذافي بأنها «تاريخية». غير ان ليبيا نفت الخميس تقريرا قال ان العقيد القذافي وجه دعوة الى شوي بيان لزيارة بلاده وجددت التزامها بسياسة الصين الواحدة. وقالت تايوان الاربعاء ان شين قبل دعوة لزيارة ليبيا.

ومن شأن تلك الخطوة ان تثير غضب الصين التي تقيم علاقات دبلوماسية مع طرابلس.